

المبادئ العشرة لعلم التصوف ﴿١﴾



أهداف الدرس

1. أن أتعرف مستمد التصوف وأصله.
2. أن أتبين حكم الشارع في التصوف.
3. أن أدرك مسائل علم التصوف.

تمهيد

قد سبق بيان حد التصوف، وموضوعه، وواضعه، واسمه، وسنبين في هذا الدرس استمداده، وحكم الشارع فيه، ومسائله. واستيعاب هذه المبادئ مما يعين في مدارج الترقى، ويثبت السائر في مراحل سيره إلى الله تعالى، مستندا في منهجه وسيره على سمو أصل تصوفه، مستقيما على طريقته بمعرفة حكم الله فيه، يُحيي همته بمعرفة مسائله. فمن أين استمد علم التصوف؟ وما هو حكمه؟ وما هي مسائله؟.

نص الانطلاق

قال العلامة ابن خلدون -رحمه الله- في سياق حديثه عن الصوفية وعلم التصوف «فلهذا اختص هؤلاء بهذا النوع من العلم الذي ليس لواحد غيرهم من أهل الشريعة الكلام فيه، وصار علم الشريعة على صنفين: صنف مخصوص بالفقهاء، وأهل الفتيا، وهي الأحكام العامة في العبادات، والعادات، والمعاملات، وصنف مخصوص بالقوم في القيام بهذه المجاهدة، ومحاسبة النفس عليها، والكلام في الأذواق والموارد العارضة في طريقها، وكيفية الترقى منها من ذوق إلى ذوق، وشرح الاصطلاحات التي تدور بينهم في ذلك؛ فلما كُتبت العلوم ودونت وألف الفقهاء في الفقه، وأصوله، والكلام، والتفسير، وغير ذلك، كتب رجال من أهل هذه الطريقة في طريقهم؛ فمنهم من كتب في الورع ومحاسبة النفس على الاقتداء في الأخذ

والترك، كما فعله «القشيري» في كتاب «الرسالة» و«السهروردي» في كتاب «عوارف المعارف» وأمثالهم، وجمع «الغزالي» رحمه الله بين الأمرين في كتاب «الإحياء» فدون فيه أحكام الورع والاعتداء، ثم بين آداب القوم، وسننهم، وشرح اصطلاحاتهم في عباراتهم، وصار علم التصوف في الملة علما مدونا، بعد أن كانت الطريقة عبادة فقط، وكانت أحكامها إنما تتلقى من صدور الرجال كما وقع في سائر العلوم التي دونت بالكتاب من التفسير والحديث والفقه والأصول وغير ذلك». [مقدمة ابن خلدون، ص 613]

الفهم

استخلاص المضامين:

- أستخلص من النص بعض مسائل علم التصوف.

الشرح:

- **الاعتداء:** الاستناد في أخذ القول لديانة صاحبه وعلمه.

- **الوجد:** ما يرد على القلب ويصادفه بلا تأمل ولا تكلف.

- **المحاسبة:** عتاب النفس على تضييع الأنفاس والأوقات في غير أنواع الطاعات.

التحليل

خامسا: استمداده

أصل التصوف القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة؛ إذ فيهما آيات وأحاديث كثيرة تدعو إلى تزكية النفس وتحليتها بالفضائل والخصال الحميدة، وتخليتها عن الخصال الذميمة، ومجمل مسائله مستمدة من أصول الشريعة، ومنضبطة بالكتاب والسنة، قال الإمام الجنيد -رحمه الله- «علمنا مضبوط بالكتاب والسنة، من لم يحفظ الكتاب ويكتب الحديث ولم يتفقه لا يقتدى به» [الرسالة القشيرية، ص 431].

ومنه ما هو مستمد من فتوحات العارفين من أهل العلم والإيمان الذين وهبهم الله منحة إلهية ومواهب اختصاصية، وآتاهم من فضله علما ومعرفة وفتحا، كلٌّ على قدر سعيه وكسبه، ثم تفضيلا من الله ونعمة، وخص الله أهل الولاية والفضل بما شاء من المعارف والأسرار والأخلاق، وجعل لهم سمات يعرفون بها بين الخلق ليكونوا محل هداية واقتداء ﴿آلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ⁽⁶²⁾ **الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ** ﴿يونس: 62-63﴾ فجعل سبحانه وتعالى الإيمان والتقوى أساس الولاية، وأخذ المتسابقون في الخيرات يسعون إلى نيل هذه المكرمات بامتنال ما ورد في الأحاديث والآيات، انطلاقا من الصحابة رضوان الله عليهم بما كان لهم من شرف الرؤية والصحبة، ومن سار على نهجهم ممن فتح الله عليهم أنوارا منضبطة بالكتاب والسنة؛ فصاروا أهلا للاقتداء والاستمداد من أقوالهم وأفعالهم التي هي فهم عملي لنصوص الكتاب والسنة؛ ذلك أن «أصل التصوف مقام الإحسان، الذي فسره رسول الله ﷺ بـ«أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك»؛ لأن معاني صدق التوجه لهذا الأصل راجعة، وعليه دائرة؛ إذ لفظه دال على طلب المراقبة الملزومة به. فكان الحزُّ عليها حضا على عينه، كما دار الفقه على مقام الإسلام، والأصول على مقام الإيمان؛ فالتصوف أحد أجزاء الدين، الذي علمه عليه الصلاة والسلام جبريل، ليتعلمه الصحابة رضي الله عنهم» **[قواعد التصوف، ص 26]** ثم علمه الصحابة من أتى بعدهم وأخذ عنهم علمهم ومنهج سلوكهم، وورثته الأجيال في الأمة عن العلماء العدول الثقاة أهل الفضل والاقتداء تزكية وتعلima.

واستمداد الصوفي من الكتاب والسنة بحسب مبلغه من العلم، ونظره، وحاله، وغايته، ومعلوم أن «مادة الشيء مستفادة من أصوله، ثم قد يشارك الغير في مادته، ويخالفه في وجه استمداده، كالفقه، والتصوف، والأصول، أصولها: الكتاب، والسنة، وقضايا العقل المسلمة بالكتاب والسنة. لكن الفقيه ينظر من حيث ثبوت الحكم الظاهر للعمل الظاهر، بقاعدته المقتضية له. والصوفي ينظر من حيث الحقيقة في عين التحقيق، ولا نظر فيه للفقيه حتى يصل ظاهره بباطنه. والأصولي يعتبر حكم النفي والإثبات من غير زائد». **[قواعد التصوف، ص 65]**. فكلهم مُستمد من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ بمقتضى الحال والحاجة والنظر.

سادسا: حكم الشارع فيه.

التصوف وقوف مع آداب الشريعة ظاهرا وباطنا، وتحقيق لتزكية النفس وسعادتها باتباع الجادة، والاستقامة في السلوك، وتصفية للباطن من الرذائل، والتحلي بالفضائل. وقد ذكر الإمام الغزالي رحمه الله أن التصوف فرض عين؛ إذ لا يخلو أحد من أمراض القلوب إلا الأنبياء عليهم

السلام ، والإنسان مهما بلغ من استقامة فإنه لن يسلم من «اللَّمَم» وهو في تغير من حال إلى حال ، يزيد إيمانه بالطاعة وينقص بالمعصية ، وتقوى فضائله أحيانا ، وتضعف أحيانا ، ويعتريه من الآثام ما يحتاج إلى التخلص منها ، وقريب من هذا المعنى ما قرره الشيخ ميارة -رحمه الله- بقوله: «علم التصوف فرض عين على كل مكلف؛ وذلك أن الغالب أن الإنسان لا ينفك عن دواعي الشر والرياء والحسد؛ فيجب عليه أن يتعلم ما يتخلص به من ذلك» [الدر الثمين والمورد المعين، ص 545].

وقد ذكر العلامة عبد الله بن الصديق -رحمه الله- جملة من الوجوه الدالة على وجوب التصوف ، منها: أنه مقام الإحسان الذي هو أحد أركان الدين الثلاثة المبينة في حديث جبريل عليه السلام ، وأن التصوف هو العلم الذي تكفل بالبحث عن علل النفوس وأدوائها ، وبيان علاجها ودوائها لتصل إلى مرتبة الكمال والفلاح ، وتدخل في ضمن قوله تعالى ﴿فَدَا بَقْلَعٍ مِّنْ زَكَّيْنًا﴾ [الشمس: 9]. وأن علاج النفس من أمراضها وأدرانها أمر يوجب الشرع القويم ، ويستحسنه العقل السليم . وأن التصوف غني بهتذيب الأخلاق ، وتزكيتها ، ومخالفة هوى النفس ، والأخذ بعزائم الأمور ، والارتفاع بالنفس عن حضيض الشهوات إلى حيث تستمع بما تورثه الطاعة من لذة روحية تصغر بجانبها كل لذة مهما عظم قدرها . وأن التصوف هو خلق الصحابة والتابعين والسلف الصالح الذين أمرنا بالافتداء بهم والاهتداء بهديهم؛ فلهذه الوجوه التي ذكرناها وغيرها كان سلوك طريق التصوف واجبا والانخراط في سلك أهله أمرا لازما . [حسن التلطف في بيان وجوب سلوك التصوف، ص 158 بتصرف].

وقد تختلف أحكام بعض مسائل التصوف باختلاف ما تؤدي إليه ، فتكون واجبة إذا تعلقت بأركان الدين وضرورياته ، وتكون مندوبة إذا تعلقت بمكملاته ، وهناك فرق بين ما هو من أصول العبادات والمعاملات وما هو من تمامها ، فيكون الحكم في المسائل تبعا لذلك ، وهذا التفاوت لا يأتي على حكمه بالتغيير أصالة ، فالأصل فيه أنه فرض عين تحصيل للضروري مما هو مطلوب من أدب العبد بين يدي الرب ، وما لا استقامة له في دينه ودنياه إلا به من السلوك والأخلاق .

سابعا: مسائله

مسائل علم التصوف: ما يذكر في كل باب من أبوابه وقضاياه التي يبحث عنها السالك في سيره إلى الله ، وما يعينه على وصوله ، ويسترشده في طريقه ، قال العلامة ابن حمدون -رحمه الله- «ومسائله هي القضايا التي يبحث المريد عنها؛ ككون الإخلاص شرطا في العمل ، والزهد ركنا في طريق السير ، وإسقاط الجاه شرطا في تحقيق ذروة كمال الإخلاص... إلى غير ذلك من مسائله» [الأزهار الطيبة النشر، ص 158].

وقد جرت عادة العلماء عند الحديث عن مسائل التصوف أن يذكروا مسائل معينة الغرض منها على سبيل المثال وليس الاختصار ، قال الشيخ ابن عجيبة -رحمه الله- «مسائله هي معرفة

اصطلاحاته والكلمات التي تُتداول بين القوم: كالإخلاص، والصدق، والتوكل، والزهد، والورع، والرضا، والتسليم، والمحبة، والفناء، والبقاء...، والتحقيق في مسائل هذا العلم: أنها القضايا التي يبحث عنها السالك في حال سيره ليعمل بمقتضاها، ككون الإخلاص شرطاً في العمل، وكون الزهد ركناً في الطريق، وكون الخلوة والصمت مطلوبين، وأمثال هذه القضايا، فهي مسائل هذا الفن، فينبغي تصورها قبل الشروع في الخوض فيه علماً وعملاً» [إيقاظ الهمم في شرح الحكم، ص 21 بتصرف].

التقويم

1. أبين استمداد علم التصوف.
2. أعد موضوعاً فكرياً مختصراً أتناول فيه مسائل علم التصوف.

الاستثمار

قال الإمام الشاطبي رحمه الله «وإذا ثبت هذا؛ فالتصوف بالمعنى الأول (التخلق بكل خلق سني، والتجرد عن كل خلق دني) لا بدعة في الكلام فيه؛ لأنه إنما يرجع إلى تفقه يبنني عليه العمل، وتفصيل آفاته وعوارضه، وأوجه تلافي الفساد الواقع فيه بالإصلاح، وهو فقه صحيح، وأصوله في الكتاب والسنة ظاهرة، فلا يقال في مثله: بدعة؛ إلا إذا أطلق على فروع الفقه التي لم يلف مثلها في السلف الصالح أنها بدعة؛ كفروع أبواب السلم، والإجازات، والجراح، ومسائل السهو، والرجوع عن الشهادات، وبيع الآجال، وما أشبه ذلك. وليس من شأن العلماء إطلاق لفظ البدعة على الفروع المستنبطة التي لم تكن فيما سلف، وإن دقت مسائلها، فذلك لا يطلق على دقائق فروع الأخلاق الظاهرة والباطنة: أنها بدعة؛ لأن الجميع يرجع إلى أصول شرعية». [الاعتصام، 56].

أتأمل النص وأبين كيف رد الإمام الشاطبي على من زعم «بدعية التصوف».

الإعداد القبلي

أعد موضوعاً أبين فيها علاقة التصوف بغيره من العلوم.